نماذج من الشواهد اللغوية
في
معجم لسان العرب

أ. أحمد بن عجمية
أستاذ محاضر بجامعة بن بوعلي الشلف
ورئيس قسم اللغة العربية سابقا.

أولاً : مفهوم الشاهد :

1- **الشاهد اللغويّ** : جاء في لسان العرب عن ابن سيده : الشاهد العالم الذي يبيّن ما علمه[1] ... وشهد الشاهد عند الحاكم أي بيّن ما يعلمه وأظهر[2] والشاهد والشهيد : الحاضر[3]....

وقوله عزّ وجلّ ﴿إنّا أرسلناك شاهداً[4]﴾، أي على أمّتك بالإبلاغ والرسالة[5]، وقيل : مبيناً، قال مجاهد (ويتلوه شاهد منه) أي حافظ ملك.

وروى شمر في حديث أبي أيوب الأنصاري : أنه ذكر صلاة العصر، ثم قال : لا صلاة بعدها حتى يرى الشاهد، قال : قلنا لأبي أيوب : ما الشاهد ؟ قال النجم كأنه يشهد في الليل أي يحضر ويظهر، وصلاة الشاهد : صلاة المغرب[6] .

---

1 – اللسان – شهد – 222/7.
2 – اللسان – شهد – 224/7-226.
3 – اللسان – شهد – 224/7-226.
4 – سورة الأحزاب، الآية 45.
5 – اللسان – شهد – 224/7-226.
6 – اللسان – شهد – 224/7-226.

والشاهد : اللسان من قولهم لفلان شاهد حسن أي عبارة جميلة[7]... وقال ابن الأعرابيّ أنشد أعرابيّ في صفة فرس : له غائب لم يبتذ له وشاهد .

قال الشاهد من جريه ما يشهد له على سبقه وجودته.

نستنتج مما سبق دور وأهمية الشاهد في العناصر الآتية :

أ. البيان والإعلام والإبلاغ.
ب. الحضور والظهور.
ج. الحفاظ.
د. اللسان الحسن والعبارة الجميلة.
هـ . العلامة والأمارة.

2- **الشاهد في الاصطلاح** : الشاهد في اصطلاح المتصوّفة عبارة عمّا كان حاضراً في قلب الإنسان وغلب عليه ذكره، فإن كان الغالب عليه العلم فهو شاهد علم، وإن كان الغالب عليه الحقّ فهو شاهد حقّ[8].

وهو عند المناظرة كما حكى التهانوي "ما يدل على فساد الدليل للتخلّف أو لاستلزامه المحال .....وبهذا المعنى وقع الشاهد في تعريف النقض الإجمالي"[9].

3- **أقسام الشاهد** : أجمع أئمّة فقه اللغة والنحاة أنّ الشواهد لا تخرج عن نوعين رئيسيّين: القرآن الكريم وكلام العرب وشعرها، واختلف في الحديث وآثار المولّدين اختلافا كبيراً .

أ. **الشاهد القرآنيّ** : قال البغداديّ في الخزانة "كلامه عزّ اسمه أفصح كلام وأبلغه ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذّه[10].

---

7 – اللسان – شهد – 7/224-226.

8 – التعريفات : الجرجاني ص 164 .

9 – كشف اصطلاحات الفنون – التهانوي 4 / 99 .

10 – خزانة الأدب – البغدادي 1 / 32

وقال ابن خالوية في شرح الفصيح : قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك[11].

ب. **الشاهد الشعريّ** : عقد صاحب الخزانة بعد المقدّمة باباً في الكلام الذي يصح الاستشهاد به في اللغة والنحو والصرف ونقل قائلاً : "قال الأندلسيّ في شرح بديعية رفيقة ابن جابر : علوم الأدب سته اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع، والثلاثة الأوّل لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب، والثلاثة الأخيرة فإنه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولّدين لأنها راجعة إلى المعاني، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم، إذ هو أمر راجع إلى العقل[12].

ج. **الشاهد الحديثيّ** : انقسم النحاة فيه إلى طوائف ثلاث :

- طائفة تمنع به مطلقا وعلى رأسها أبو حيان الأندلسيّ وابن الضائع.
- وطائفة تجيز الاستشهاد به مطلقاً وعلى رأسها ابن مالك الأندلسيّ وابن هشام الأنصاريّ.
- وطائفة وقفت موقف الوسط ويمثّلها الشاطبيّ وجلال الدين السيوطيّ[13].

ثانيا : شواهد لسان العرب : إن المتصفّح لمعجم لسان العرب الضخم، يجد أن مؤلفه قد اعتمد في الاستدلال على المعاني والاستخدامات المختلفة للكلمة من حيث اشتقاقها وتصريفها ومواقعها الإعرابية، وتنوع دلالاتها، في ذلك على مجموعة هائلة من الشواهد في المجالات الصوتية والصرفية والنحوية.

وقد تنوعت الشواهد في هذا المعجم باختلاف مواقعها والغرض المتوخى منها، فتتصدّر الشواهد القرآنية أحياناً بقراءاتها المختلفة، وتردفها الأحاديث

---

11 – المزهر في علوم اللغة وأنواعها – السيوطي – ضبط فؤاد على منصور 168/1، ط1، 1998، دار الكتب العلمية.

12 – خزانة الأدب البغداديّ 29/1، إشراف د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ط 1 / 1998 .

13 – المصدر السابق 36/1.

النبويّة الشريفة وتعقبها كذلك الشواهد المأخوذة من كلام العرب شعراً ونثراً، منسوبة كانت أو غير منسوبة، وهو في منهجه لا يختلف كثيراً عمّن سبقه من أصحاب المعاجم في مناهجهم.

ثالثاً : منهجه في معالجة المسائل اللغوية : يميل ابن منظور في منهجه إلى ما سلكه غيره من أصحاب المعاجم كالجوهريّ والزمخشريّ وابن سيده، حيث يذكر ما يفيده لبيان معاني الكلمات ومترادفاتها ولغات العرب فيها، وما تشمل عليه من أسماء الأعلام والأمكنة والأقاليم، مستعيناً في ذلك كله بالقرآن الكريم والأحاديث النبويّة الشريفة والأقوال المأثورة والأمثال العربيّة المشهورة، فأحياناً يكتفي بذكر شاهد أو شاهدين في المسألة الواحدة، وأحياناً أخرى يمزج فيستعين بشواهد عدة من القرآن والحديث والشعر والأمثال، ينشد من وراء ذلك كلّه إثبات أو تأييد رأي، أو مخالفة في أسلوب سهل لا غموض فيه ولا تعقيد.

ولبيان ذلك نورد هذا المثال من اللسان، أوضّح من خلاله ابن منظور أنه وردت لغتان : "ضاء وأضاء" في قوله : "ضاء السراج يضوء وأضاء يضيء. قال: واللغة الثانية هي المختارة[14]. وفي ذلك قوله تعالى ﴿**كُلّما أَضَاَء لهم مشوا فيه**﴾[15].

وقد ضاءت النار وضاء الشيء يضوء ضَوءاً (بفتح الضاد) وضُوءاً (بضم الضاد)[16] وأضاء يضيء. وفي شعر العبّاس[17] .

وأنت لـمّا ولدت أشرقت الأرض ... وضاءت بنورك، الأفق

14 – لسان العرب – ضوأ – 99/8.

15 – سورة البقرة الآية 20.

16 – لسان العرب ضوأ 99/8.

17 – المصدر نفسه 99/8 – الشعر والشعراء ص 565.

يقال : ضاءت وأضاءت بمعنى أي استنارت، وصارت مضيئة. وأضاءته، يتعدى ولا يتعدى واستشهد ببيت للنابغة الجعدي.

أَضَاءَتّ لنا النّارَ وجلْهاً أَغرَّ ... مُلْتَبِساً بِالفُؤَادِ اِلْتِبَاساً [18].

فأمّا بيان الفعل من حيث التعدية واللزوم :

فاستشهد ابن منظور بالقراءة القرآنية والشعر لبيان تعدّي الفعل ولزومه في "قرأه وقرأ به".

فأمّا قوله : هنّ الحرائر، لاربّات أحمرة ... سود المحاجر، لا يقرأن بالسور[19] فإنه أراد لا يقرأن السور، فزاد الباء كقوله تعالى ﴿تَنْبُتُ بالدُّهن﴾[20] وقوله تعالى ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ﴾[21]، أي تنبت الدّهن وتذهب الأبصار.

وأمّا استناده في أحكامه إلى القراءات القرآنية، فبيّن في النص التالي مسألته، وقال الزجّاج : في قوله تعالى : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُؤاً أَحَدٌ)، أربعة أوجه القراءة، منها ثلاثة: كُفُؤاً، (بضم الكاف والفاء)، وكُفُأً (بضم الكاف وإسكان الفاء)، وكِفْأً (بكسر الكاف وسكون الفاء)، وقد قرىء بها، وكفاءً (بكسر الفاء والمدّ)، ولم يُقْرأ بها.

وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والكسائي وعاصم كُفُؤا، مثقلا مهموزاً. وقرأ حمزة كُفْأ بسكون الفاء مهموزاً، وإذا وقف قرأ كُفَا بغير همز. واختلف عن نافع فروى عنه : كُفُؤاً مثل أبي عمرو، وروي : كفأً مثل حمزة[22].

18 – المصدر نفسه 99/8، ينظر الشعر والشعراء ص 185.

19 – هو القتال الكلابي، بدون نسبية في اللسان 426/6، قرأ – 78/11 – ينظر الشعر والشعراء ص 475.

20 – سورة المؤمنون الآية 20.

21 – سورة النور الآية 43.

22 – لسان العرب – كفأ – 112/12.

وفي المسائل الصرفية نذكر جذر – ح ل ء – في اللسان ما يلي :

حلأ : حَلَأْتُ له حَلُوءاً، على فَعُولٍ : إذا حَكَكْتَ له حجَراً على حجَر ثم جعلت الحَكَاكَةَ على كفّك وصدّأتَ بها المرآة ثم كحَلْتَه بها.

والحُلاَءَةُ : بمنزلة فُعالة بالضم.

والحَلُوء : الذي يُحكّ بين حجرين، ليُكْتَحَلَ بِه؛ وقيل الحَلُوءُ : حَجَرٌ بعينه، يُستشفَى به من الرَّمد بِحُكَاكَتِه؛

وقال ابن السكّيت : الحَلُوءُ : حجر يُدلك عليه دواء ثم تُكْحَلُ به العين .

حَلَأَهُ يحْلَؤُه حلأً وأحْلَأَه : كَحَله بالحَلُوء[23].

والحالِئَةُ : ضرب من الحيّات تَحلَأُ لمن تلْسَعُه السمَّ كما يحلَأُ الكَّحالُ الأرمدَ حُكَاكَةً فَيَكْحُلُه بها.

وقال الفّراء : أَحْلِئْ لي حَلُوءاً؛ وقال أبوزيد : أحْلَأْت للرّجل إحْلاءً : إذا حكَكْتَ له حُكَاكَةَ حجَرَيْن فداوى بحاكَتِهِمَا عينيْه إذا رَمَدَتَا[24].

إذا تتبعنا جذر – حلأ – وجدنا مشتقاته تدور حول معنى واحد، وهو الكحل، صاغ منها الفعل، والوصف، والمصدر، وما قام به ابن منظور ههنا، هو جمع شتات مفرداته في موضع واحد، مع الحفاظ على أصل النصّ.

إن ابن منظور وضع الجذر – حلأ – مجرداً، ثم شرع يسرد مشتقّاتها بادئاً بالفعل "حلأت حلوءاً، على فعول" والبدء بالفعل ليس فرضاً في لسان العرب، إذ يهمل البدء به ويبدأ بصور أخرى للمدخل، ففي، المدخل – ح – م– ء – يقول : الحَمْأَة والحَمَأُ : الطين الأسود ...)[25].

23 – اللسان حلأ – 3 / 273.

24 – المصدر السابق 3 / 274.

25 – المصدر نفسه حمأ 312/3.

هذا مع وجود الأفعال والأوصاف المصوغة من ذلك المدخل، ثمّ يشرح ذلك يقول : "وحَمِئَت البئر حَمَأ (بالتحريك) فهي حَـمِئَةٌ، إذا صارت فيها الحَمْأَةُ وكثرت ....)[26].

وبالرجوع إلى – حلأ – نجده يبدأ بالفعل الثلاثيّ المجرّد متعدّ لمفعول به مباشرة، وأخر غير مباشرة، أي بوساطة حرف الجرّ – له، للرجل، وحين كرّره بصورته هذه، قرنه بصورة أخرى، صورة الثلاثيّ المزيد بالهمزة، ليفيد اشتراك الصورتين في أداء لون جديد من ألوان الدلالة نفسها : "حلأه يحلؤه حلأ وأحلأه : كحله بالحلوء"[27].

يلاحظ أن ابن منظور لم يضبط ههنا الفعل (حلأ) بصورة من صور الضبط المعروفة أو بتحديده بمثال مشهور، أو بالنصّ على نوع الضبط، أو بالإشارة إلى الضبط بالحركات .

وفي الفقرة السابقة تتبع ابن منظور مشتقّات الجذر، وتصريفاته، وممّا اختاره من مصادره : الفعل الثلاثيّ المجرّد : حلأ، والمزيد بالهمزة : أحلأ، والأسماء والصفات :

– الحلوء : "الذي يُحكُّ بين حجرين ليُكتَحل به"[28].

– والحالئة : "ضرب من الحيّات تحلَأ لَمَن تلسعه السمّ، كما يحلأ الكحّالُ الأرمدَ حُكَاكَة فيكحُلُه بها"[29].

وقد استعان ابن منظور بشواهد من الشعر ومن الأحاديث على ورود الفعل حلأ (بالتشديد) لدلالة جديدة هي طرد الإبل والماشية عن الماء أو حبسها

26 – المصدر نفسه حمأ 312/3.

27 – المصدر نفسه حلأ 273/3.

28 – اللسان حلأ 273/3.

29 – المصدر السابق274/3.

عنه، وذكر حديث سلمه بن الأكوع قال : "فأتيت رسول الله (ص)، وهو على الماء الذي حلَّيتُهم عنه بذي قَرَدٍ"[30].

واستغلّ ابن منظور الحديث الشريف لتناول شرح قاعدة صرفية قائلاً : "هكذا جاء في الرواية غير مهموز (حليتهم)، فقُلبت الهمزة ياءً وليس بالقياس، لأن الياء لا تبدل من الهمزة إلاّ أن يكون ما قبلها مكسوراً، نحو : بيرٍ، وإيلافٍ، وقد شذّ قريْت في قرأت وليس بالكثير، والأصل الهمز"[31].

وفي موضع آخر قال : "حكى أبو جعفر الرّؤاسي : "ما حَلِئت منه بطائل، فهمز؛ ويقال : حلأت السَّوِيقَ، قال الفرَّاء : همزوا ما ليس بمهموز لأنه من الحلواء"[32].

واستشهد لبعض معاني "حلأ " بالمثل العربي (حلأتْ حالئةٌ عن كوعِها)، وذكر أنه يضرب في حذر الإنسان على نفسه ومُدافعته عنها، وقال : ((إن حلْأها (أي المرأة) عن كوعها))[33] إنما هو حذر الشَّفْرة عليه لا عن الجلد، لأن المرأة الصنّاع ربما استعجلت فقشَرت كوعها".

وأطال ابن منظور يشرح المثل وينقل آراء العلماء فيه، وتحليلهم له، واستشهادهم لهذا التحليل، وهذا عظيم الفائدة لمن يتعمّق، ومن أجل ذلك كان لسان العرب معيناً لدارس اللغة، مغنيا في كثير من الأحيان عن اللجوء إلى مصادر أخرى في هذا المجال.

---

30 – المصدر نفسه – 274/3.

31 – المصدر نفسه.

32 – المصدر نفسه 275/3، ينظر، المعاجم العربية، دراسة تحليلية، عبد السميع محمد أحمد 114/1–115.

33 – المصدر نفسه 274/3، الأمثال العربية في معجم لسان العرب، مخطوط أ. بن عجمية أحمد ص 113.

"يضرب المثل لمن يتعاطى ما لا يحسنه ولمن يرفق بنفسه شفقة عليها" ينظر مجمع الأمثال للميداني 201/1.

وقد بيّن أحياناً دلالة الفعل المجرّد والمزيد، كما مثّل له في الجذر (حمأ) نحو : أحمأتها أنا إحماء" : إذا نقّيتها من حمأتها، وحمأتها إذا ألقيت فيها الحمْأة : قال الأَزهري : ذكر هذا الأصمعي في كتاب الأجناس[34].

وهكذا فإن الفعل (حمأ) المجرد دل على إثبات قاعدة شيء، وأن (أحمأ) المزيد بالهمزة ورد لإفادة سلب ذلك الشيء، ومثله كذلك في اللسان : خفى، وأخفى[35] وشكا وأشكى[36].

مختارات من الشواهد النحوية والصرفية :

أ- **الشواهد القرآنيّة** : استدلّ ابن منظور على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه من خلال قوله تعلى (وَأُشْرِبُوا فِي قلوبهم العِجْلَ)[37]، أي حب العجل[38]، فحذف المضاف (حب)، وأبقى على المضاف إليه (العجل)، وأخذ الحركة الإعرابية له، ولا يجوز أن يكون العجل هو المُشْرَب، لأن العجل لا يشربه القلب[39].

وورد كذلك في قوله تعالى ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إذا حَضر أحدَكُم الموتُ حيَن الوِصيَّةِ اِثْنَانِ﴾[40]، أي الشهادة بينكم شهادة اثنين، فحذف المضاف (الشهادة) وأبقى على المضاف إليه (اثنان)[41]، واحتفظ بالحركة الإعرابية وهي الرفع، وعلامته ههنا في (اثنان)[42] هو الألف، لأنه ملحق بالمثنّى.

34 – اللسان – حمأ – 313/3.

35 – المصدر نفسه – خفا 160/4.

36 – المصدر نفسه – شكا 180/7.

37 – سورة البقرة الآية 93.

38 – كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للأصبهاني الباقولي 76/1.

39 – اللسان – شرب – 67/07.

40 – سورة المائدة الآية 106.

41 – اللسان – شهد 223/7.

42 – ما بين قوسين من وضعنا.

كما تناول ابن منظور اختلاف النحاة في ترجيح الأوجه الإعرابيّة في قوله تعـالى : (واشتعَل الرأسُ شيْباً)[43]، فذكر أن نصب (شيْباً) على التفسير، وإن شئت جعلته مصدراً، وكذلك قال حُذّاق النحويّين[44]. والتمييز في مثله محوّل عن الفاعل، والأصل : واشتعل شيب الرأس[45].

وتوسع في الاستشهاد بالآيات القرآنية في مسائل كثيرة، وبخاصة تلك المتعلقة بمعاني الحروف، من مثل الشواهد التي ذكرها في معاني (في)، فبيّن أن (في) تأتي بمعنى وسط، وتأتي بمعنى داخل كقولك : عبد الله في الدار، أي داخل الدار[46]، وتأتي مرادفة للباء كقوله تعالى ﴿يذْرَؤُكُمْ فيه﴾[47]، أي يُكَثِّرُكُمْ به، نقله الفراء وأنشد.

وأرغب فيها عن عُبَيْدٍ ورهطه ... وَلَكِنْ بِهَا عَنْ سِنْبِسٍ لَسْتُ أَرْغَبُ[48] أي أرغب بها.

ويتّضح أنه لم يكتف بالاستشهاد بالقرآن الكريم، بل لجأ إلى الشعر في المسألة الواحدة من ذلك ما أنشده ابن السكيت للجعدي :

وَلْوحُ ذِرَاعِينِ فِي بْركَةٍ إلى جؤجؤ رهل المنكب[49] . أي : مع بركة

وقال أبو النجم :

يدفَع عنها الجوع، كلّ مدفع خمسون بسطاً في خلايا أربع[50] أي : مع خلايا.

---

43 – سورة مريم الآية 04.

44 – اللسان – شعل – 141/7.

45 – شرح الأشموني على الألفية، محي الدين عبد الحميد، 632/2، ينظر شرح ابن عقيل 664/1.

46 – اللسان في 372/10.

47 – سورة الشورى الآية 11.

48 – اللسان – في – 372/10.

49 – المصدر نفسه 372/10.

50 – اللسان – في – 372/10، ينظر التاج – في 265/39.

وقد استشهد ابن منظور كثيراً بالقراءات القرآنيّة ووظّفها لبيان المعاني، أو الاشتقاق أو لبيان وجه إعرابيّ، من ذلك في قوله تعالى : ﴿ولا يَجْرِمَنّكم شنئان قوم﴾[51]، فبيّن أنه قريء بفتح النون وسكونها[52]، فمن سكّن فقد يكون مصدراً كَلَيَّان ويكون صفة كسكرانَ : أي مُبْغِضُ قوم[53].

قال الجوهري: وهو شاذّ في اللفظ لأنّه لم يجيء من المصادر عليه . ومن حرّك فإنّما هو شاذّ في المعنى، لأنّ فَعَلاَن إنّما هو من بناء ما كان معناه الحركة والإضطراب كالضّربان والخفقان .

وقرأ عاصم : شَنْآنْ، بإسكان النون، وهذا يكون اسماً، وقد أنكر هذا رجل من البصرة (أبو حامد السجستاني)، فردّ عليه أحمد بن يحى، بقول ذي الرُّمَّة .

فَأُقسِم لا أدري أَجَوْلاَنُ عَبْرةٍ تجُودُ بِهَا العيْنان، أحْرَى أمِ الصبرُ[54].

وفي قوله تعالى : (فهل عَسَيتُمْ إن تولَّيتُمْ أن تفسدُوا في الأرضِ)[55]. ذكر اتفق القرّاء أجمعون على فتح السين في (عسَيتُمْ) إلاّ ما جاء عن نافع أنه كان يقرأ (فهل عسِيتم) بكسر السين[56].

وفي مسائل الصياغة اللغويّة المختلف فيها (دام يدوم دمت ودمت) أشار إلى تفصيلها على النحو الآتي :

قال كراع : دام يدوم فعِل يَفعُلُ، وليس بقويّ، دوماً ودواماً وديمومةً.

51 – سورة المائدة، الآيتان 2، 8.

52 – تفسير الإمامين الجليلين : المحلي والسيوطي : ص 88.

53 – لسان العرب : شنأ – 207/7، التاج : شنأ 285/1.

54 – المصدر نفسه، شنأ 207/7.

55 – سورة محمد الآية 22.

56 – اللسان – عسى – 214/9.

قال أبو الحسن : في هذه الكلمة نظر، ذهب أهل اللغة في قولهم دِمْتَ تَدُومُ إلى أنها نادرة كَمِتَّ تموتُ، وفَضِلَ يَفْضُلُ، وحضِر يحضرُ.

وذهب أبوبكر إلى أنها متركبة فقال : دُمْتَ تدومُ كُقلتَ تقولُ، ودِمْتَ تَدَامُ، كخِفْتَ تَخافُ، ثم تركبت اللغتان فظنّ قومٌ أن تَدومُ على دِمْتَ، وتَدَامُ على دُمْتَ، ذهاباً إلى الشذوذ وإيثاراً له.

قال الفراء وغيره من أهل العربيّة : فعل يفعل لا يجيء في الكلام إلاّ في هذين الحرفين : مت تموت في المعتل ودمت تدوم، وفي السالم فضل يفضل، أخذ (مت) من لغة من قال يفضل وأخذوا يموت من لغة من قال يفضل، ولا ينكر أن يؤخذ بعض اللغات من بعض[57].

(والوجهُ ما تقدّم ممّا ذهبوا إليه من تشْذيذ دِمْتَ تَدُومُ أخف مما ذهبوا إليه من تَسوُّغِ دُمْتَ تَدَامُ، إذ الأُولَى ذاتُ نظائر، ولم يعرف من هذه الأخيرة إلا كُدْتَ تَكاد، وتركيب اللغتين باب واسع كقَنَط يَقْنط ورَكَن يرْكَن فيحمله جُهَّالُ أهل اللغة على الشذوذ)[58].

كما أشار في مسألة صوتيّة في قوله تعالى ﴿تسَّاءلُونَ به وَالأرَحَامَ﴾[59]، فبيّن أن من قرأ تسّاءلون (بتشديد السين) فالأصل تتساءلون، قلبت التاء سيناً لقرب هذه من هذه[60]، أي قرب (التاء وهي حرف نطعيّ) من السين (وهي حرف أسليّ)[61]، ثمّ أدغمت فيها. أي إدغام التاء في السين، وليس العكس، لأنّ السين من حروف الصفير.

57 – المزهر السيوطي 208/1.

58 – اللسان دوم 445/4-446.

59 – سورة النساء – الآية 1.

60 – ما بين قوسين من وضعنا.

61 – كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، الباقولي، تح .د / محمد أحمد الدالي 285/1.

أمّا من قرأ (تسَاءلون) بالتخفيف فأصله تتساءلون، حذفت التاء الثانيّة كراهية الإعادة، فوضّح أنهما تردان على صورتين : صورة الإدغام وصورة الحذف، فقراءة بالتشديد والثانية بالتخفيف .

وفي الآية السالف ذكرها شاهد نحويّ، وهو (والأرحام) بالنصب على تقدير : اتقوا الأرحام أن تقطعوها[62]، وهي القراءة الجيّدة، فأما الجر فخطأ في العربيّة، لا يجوز إلاّ في اضطرار الشعر، لأنه يقبح أن ينسّق ظاهر على مضمر في حال الجرّ إلاّ مع إظهار الخافض .

ب- الأحاديث النبويّة[63] : استشهد ابن منظور بـ طائفة من الأحاديث النبويّة واستند إليها فيما تناوله من مسائل متنوّعة، من ذلك، الحديث الذي استثمره لبيان دلالة الفعل (حَلَّ) في قوله (فلا يَحِلُّ لكافرٍ يجدُ ريحَ نَفَسه إلاّ مات) أي : هو حقٌّ واجب[64].

وأما قوله : (حَلَّت له شفاعتي)، قيل هي بمعنى غَشِيَتْه ونَزَلَتْ به[65].

وهكذا فقد فرق بين دلالة الفعلين : حل يحل (بكسر الحاء).

وحل يحُلّ (بضم الحاء) وذلك من خلال الحركتين لدلالة الأول على (وجب) والثاني على (نزل).

ولبيان إحدى الصيغ الصرفية في المشتقّات، نسوق هذا الحديث (مَنْ لم يتعزّ بعزاء الله فليس منّا)[66] أي من لم يدع بدعوى الإسلام، ومعنى قول بعزاء الإسلام أي بتعزية الله إياه فأقام الاسم (العزاء) مقام المصدر الحقيقيّ وهو التعزية.

---

62 – ينظر معاني القرآن للفراء . تح . إبراهيم شمس الدين 177/1، وتهذيب معاني القرآن وإعرابه الزجاج 5/2.

63 – أحصينا الأحاديث النبوّية المستشهد بها في اللسان بـ 6488 حديثا.

64 – اللسان – حل 301/3.

65 – اللسان . حل 301/3.

66 – اللسان عز 169/9.

وقد تمكّن ابن منظور من توظيف الشواهد المناسبة مستعينا بالمصادر السابقة له كالصِّحاح والتهذيب ودواوين العرب وكتب اللغة والأدب والنحو.

ج- **الشواهد الشعرية** : استشهد ابن منظور بمجموعة من الشواهد الشعريّة في المسائل النحويّة والصرفيّة والصوتيّة كالإدغام وتسهيل الهمزة وتحقيقها والإمالة والإشمام والروم وغيرها.

ففي المسائل النحويّة نتوقّف عند معاني حروف الجرّ، ونبيّن كيف استخدم الشواهد لبيان معانيها، ومعلومٌ أنّ (على) حرف بمعاني كثيرة، ويجيء في الكلام وهو اسم ولا يكون إلا ظرفاً[67]، قال مزاحم العقيلي (ت 120 ه).

غدت من عليه بعدما تَمّ ظِمْؤُها تَصلّ وعَنْ قَيْضٍ بِزِيزَاءَ مَجْهَلِ[68]

وهو بمعنى عند.

وقال المبرد : (على) لفظة مشتركة للاسم والفعل والحرف، لا أنّ الاسم هو الحرف أو الفعل، ولكن يتَّفقُ الاسمُ والحرف في اللفظ[69].

ويروى : على الخليل، قال سيبويه : ألف علا زيداً ثوب منقلبة من واو، إلاَّ أنَّها تقلب مع المضمر ياء تقول عليكـ، وبعض العرب يتركها على حالها.

قال الراجز : طاروا عَلاهُنَّ فَطِرْ عَلاهَا[70].

ويقال : هي بلغة بلحارث بن كعب.

ومن شواهده : إذا رضيت عليّ بنوقشير ... لعمرو الله أعجبني رضاها[71].

---

67 – المصدر نفسه علا 380/9.

68 – المصدر نفسه علا 380/9، نسب البيت في الأزهية إلى مزاحم العقيلي، وهو فـي الكتاب 358/4، وادب الكاتب ص392.

69 – المصدر نفسه علا 381/9.

70 – اللسان علا 381/9، وطير 238/8، والخصائص 177/2.

71 – اللسان – با – 299/1 – البيت غير منسوب في اللسان

أي : رضيت بي.

وفي موضع آخر من اللسان استعمل (على) بمعنى عن[72]. وهو من شواهد النحو المشهورة في هذا المقام .

قال ابن جنّى، وكان أبو علي الفارسي يستحسن قول الكسائي في هذا، لأنه لما كان رضيت ضد سخطت عدى رضيت بعلى حملاً للشيء على نقيضه، كما يحمل على نظيره[73].

كما استشهد ببيتين من الشعر احدهما استدّل به لصرف (سبأ).

قال الشاعر : أضحَتْ يُنَفِّرُهَا الوِلْدَانُ من سبَإٍ : كأنهم، تحتَ دفَّيْها دحاريجُ[74]

قيل : سبإ اسم بلدة كانت تسكنها بلقيس.

و الثاني استدلّ به لمنعه من الصرف، نحو :

مِن سَبَأَ الحاضِرِينَ مَأْرِبَ، إذ يبْنُون مِنْ دون سَيْلِهَا العَرِمَا[75].

هو اسم مدينة.

ويضاف إلى ذلك، شواهد تتعلّق بالمسائل الصرفية من أوزان وصيغ صرفيّة واشتقاق، من ذلك جمع (شيء) على (أشاوه)، وحكى أن شيخاً أنشده في مجلسٍ عن بعض الأعراب.

وذلك ما أوصِيكِ، يا أمَّ مَعْمَرٍ، وبَعْضُ الوَصَايَا في أَشَاوِهَ تنفَعُ[76].

و زعم الشيخ أن الأعرابي قال : أريد أشايا.

---

72 – البيت منسوب للحقيف العقيلي، اللسان – رضي – 236/5، وأدب الكاتب ص 295، والخصائص ابن جني 207/2، ورصف المباني للمالقي ص 372 .

73 – الخصائص 207/2، ولسان العرب رضي 236/5.

74 – اللسان – سبأ – 136/6 والكتاب 279/3 منسوب إلى النابغة الجعدي.

75 – الكتاب 279/3 منسوب إلى النابغة الجعدي واللسان – سبأ – 136/6.

76 – اللسان – شيأ – 249/7.

وعدَّ ابن منظور هذا أشدَّ الجمع، وبيّن أن لا (هاء) في أشياء، فتكون في أشاوه ؛ ومن الشواهد الشهيرة قول الفرزدق الذي ورد فيه (دراهيم) جمعاً لدرهم، فقد ورد في اللسان، قال ابن سيده : "وجاء في تكسيره الدراهيمُ ؛ وزعم سيبويه أن الدراهيمَ إنّما جاء في قول الفرزدق :

تنفي يداها الحصى في كلّ هاجرة، نَفْيَ الدراهيمِ تنقادُ الصياريفِ [77].

ومما أورد ابن منظور أن (مشوم على قومه) والجمع مشائيم نادر، وحكمه السلامة، أنشد سيبويه للأخوص اليربوعي :

مشائيم ليسوا مصْلحينَ عَشيرةً ولا ناعبٍ إلا بشُؤْمٍ غُرابُها[78].

وتناول أصالة الميم في "الشجعم" قال، قال : ابن سيدة : "ولم يقض على هذه الميم بالزيادة إذا لم يوجب ذلك ثبْتٌ، ولا تزاد الميم إلاّ بثبتٍ لقلّة مجيئها زائدة في مثله، هذا مذهب سيبويه، وذهب غيره إلى أنه "فَعْلَمٌ" من الشجاعة"[79].

و هذا ما أشار إليه ابن جنّي في قولهم : الأفعوانَ والشجاعَ الشَّجْعَمَا[80].

ومنه إشارته كذلك إلى أن مجيء (الفتوة) انقلبت الياء فيه واواً على حدّ انقلابها في موقن وكقضو، قال السيرافي : إنما قلبت الياء فيه واواً لأنّ أكثر هذا الضرب من المصادر على فعولة، إنما هو من الواو كالأخوة، فحملوا ما كان من الياء عليه فلزمت القلب، وأما الفتو شاذّ من وجهين : أحدهما أنه من الياء،

77 – اللسان – درهم 341/4 – ينظر الكتاب 57/1 .

78 – اللسان – شأم 7/7، البين منسوب في الكتاب إلى الأخوص الرياحي 220/1، 365، 28/3

79 – اللسان – شجعم – 39/7

80 – صدر البيت : قدْ سالَمَ الحياتُ منه القدَما ؛ ينظر . سر صناعة الإعراب ابن جني 431/1، نسب البيت في الكتاب إلى العجاج 344/1 وفي اللسان إلى الأحمر – شجع 38/7.

والأخر أنه جمع، وهذا الضرب من الجمع تقلب فيه الواو كعصي ولكنه حمل على مصدره[81] وأورد قول الشاعر :

وفُتُوٌّ هجَّروا ثمَّ أَسْرَوا لَيْلَهمْ حتّى إذَا انْجَابَ حلّوا[82] .

د – النصوص النثرية : اعتمد ابن منظور في معجمه لسان العرب على الكثير من النصوص النثرية بعضها منسوب إلى أصحابها، وبعضها غير منسوب، وبعضها أمثال شهيرة على ألسنة العرب، وهو ما عد مصدراً من المصادر اللغويّة الرئيسة التي اعتمد عليها[83].

وفيما يلي نماذج من هذه النصوص، من ذكر وصف على كرم الله وجهه لأبي بكر رضي الله عنه حين مات "كنتَ على الكافرين عذاباً صبًّا"، هو مصدر بمعنى الفاعل أو المفعول[84].

ومن كلامهم : تصبَّبتُ عرقاً، أي تصبَّب عرقي، فنقل الفعل فصار في اللفظ ليّ، فخرج الفاعل في الأصل مميزاً .

ومن الأمثال العربيَّة أورد في باب الحاء (جِّدأ، جِّدأ، وراءك بندقه)[85] أورده الميداني في مجمع الأمثال، وقيل هي ترخيم (حدأة)، قال الأزهري : وهو القول والعامة تقول : (حدا حدا) بالفتح غير مهموز[86].

يضرب المثل لمن يتباصر بالشيء فيقع عليه من هو أبصر منه.

---

81 – اللسان – فتيا – 182/10.

82 – المصدر نفسه.

83 – تمثّل في اللسان معجما قائماً بذاته، حيث بلغ عددها (1520) في أبوابه الـ (28).

84 – اللسان – صبب 268/7.

85 – اللسان – جداً – 72/3 ينظر مجمع الأمثال الميداني، ص 210.

86 – المصدر نفسه 73/3.

ومنه كذلك المثل الذي استخدم فيه (عسى) بمعنى (كان)، يقول ابن منظور : عسى الغُوَيْرُ أَبؤساً، أي كان الغُوَيْرُ أَبؤساً، حكاه سيبويه، قال الجوهري: أما قولهم : عسى الغُوَيْرُ أَبؤساً، فشاذّ نادر، وضع "أَبؤُساً" موضع الخبر[87] .

ومن الصيغ ما ورد من أسلوب التعجب على وزن (أفعل) قولهم : "ما أعطاه للمال، كما قالوا ما أولاه للمعروف وما أكرمه لي".

وهذا شاذّ لا يطّرد. لأن التعجّب على أفعل، وإنما يجوز من ذلك ما سمع من العرب ولا يقاس عليه[88].

وأرى الشذوذ في (أفعل التعجّب) عندما يكون الفعل زائداً على ثلاثة أحرف، وهو (أعطى)، وأجاز سيبويه التعجّب من الفعل الرباعيّ بالهمزة[89] (قياساً) نحو : أكرم وأعطى وأعلم وأخرج، وأولى لكثرة حرية في كلامهم مجرى الثلاثي، وهو (ما أعطاه للدراهم وأولاده (للمعروف)[90].

فأوردهُنَّ بطْنَ الأتم، شُعْثاً، ... يَصُنَّ المشْيَ، كالحِدَإِ التُّؤَامِ[91].

والعامة تقول : حَدَا حَدَا، بالفتح غير المهموز .

وفي المسائل الصرفية أورد ابن منظور – جذر : ضرح، المثال : "اضْطَرَحُوا فلاناً : رَمَوْهُ في ناحية.

87 – اللسان عيسى 214/9، ينظر الكتاب سيبويه 92/1، 211، 180/3.

88 – المصدر نفسه – عطا 274/9.

89 – الكتاب 73/1.

90 – شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي تح د/ سلوى محمد عمر عرب 574/2.

91 – اللسان – حدأ 73/3.

والعامة تقول : أطَّرْحُوه، يظنّونه من الطَّرْح، وإنما هو من الضَّرْح. نقل ذلك عن الأزهري قال : وجائزٌ أن يكون اطرَّحُوه افتعالاً من الطّرْح؛ "قلبت التاء طاءً تم أدغمت الضاد فيها فقيل اطّرَح[92].

أبدأ من حيث انتهى الأزهري، وأقول أين حرف الضاد في أصل الكلمة حتى يدغم فيها ؟ .

ولبيان ذلك نقول : الصيغة من الفعل (طرح) إذا وردت على وزن افتعل، فصارت (اطترح) وأبدلت (التاء) طاءً، لأن مخرجهما واحد، غير التاء مهموس والطّاء مجهور، وحصل بهذا الإبدال التجانس الصوتيّ بين الصوتين، ثم أدغمت الطّاء الأصليّة في الطّاء المبدلة، فصارت الكلمة أطّرح (تشديد الطّاء).

وعلى الإبدال الأوّل لم يكن بالفعل ضاء معجمة حتى تدغم فيها.

بيّن المازني أن بعض العرب يكره الجمع بين حرفين مطبقين[93].

ومما ورد من هذه الصيّغ كذلك في جذر – طرد – وذلك عند حديث مجاهد" اضطراد الخيل.

قال : "الاضطِراد : هو الطّرادُ (بتشديد الطاء)، وهو افتعالٌ من طِرادِ الخيل، فقُلبت (تاء) الافتعال (طاء) ثم قُلبت الطّاء الأصليّة (ضاداً) كذا[94]. فإذا كان قلب (التاء) (طاء) مسوغاً، وذلك للتجانس الصوتيّ، فأتساءل لأية علّة قلبت الطّاء الأصليّة ضاداً ؟ .

وعليه أقول : إن القلب الثاني غير مبرّر صوتيّاً، فكلاهما حرف مطبق، والطّاء تفوق الضاد في صفة الشدّة.

إن ابن منظور في مثل هذه المسائل الصرفية وما شابهها لم يعلّق عليها ولم يحقّق فيها التحقيق العلميّ.

---

92 – اللسان – ضرح – 43/8.

93 – اللسان ضجع – 22/8، ينظر المباحث الصوتيّة في لسان العرب (مخطوط) بن عجمية ص 75.

94 – المصدر نفسه 140/8.

الخلاصة :

ونحن نتتبّع هذا المعجم الضخم، لاحظنا أنّ مؤلّفه قد اعتمد في تجلية المعاني على الاستخدامات المتعدّدة للكلمات، واستعان كذلك بتصريفات الكلمة واشتقاقها ومواقعها الإعرابيّة على مجموعة كبيرة من الشواهد الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة، وقد وردت هذه الشواهد متنوّعة باختلاف مواقعها والغرض منها، فهناك الشواهد القرآنيّة بمختلف القراءات والأحاديث النبويّة والشواهد الشعريّة والنثرية من أمثال ومن كلام العرب المنسوبة إلى أصحابها وغير المنسوبة.

وابن منظور في مسلكه هذا، سار على درب أسلافه من المعجميّين، فقد استشهد بالآيات القرآنيّة وأحياناً بالأحاديث وأحياناً أخرى بالشواهد الشعريّة أو النثريّة.

ويتّضح من خلال هذا التصفُّح للشواهد في هذا المعجم، أن ابن منظور يعرض المسألة ويناقشها بطريقة الناقل، لا المناقش المحلل، ولعلّ ذلك الأمر بيّن على هذا الجانب سهواً في مسائل صوتيّة من لم يتأكّد من صحتها.

وعلى أية حال، فإن لسان العرب، يعدّ مرجعاً من مراجع اللغة، ومصدراً من مصادرها، لا غنى عنه.